مؤشرات كبيرة لانخفاض معدلات «السنة التحضيرية» ٦ آلاف عدد الذين حصلوا على علامات أكثر من ٢٣٠٠ بينما العام الفائت ١٢ ألفاً

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: مراكز المفاضلة مستمرة بعملها كداعم لآلية «التسجيل عن بعد»

شريحة «الطبيات» انخفضت للنصف وأعداد ناجحي الثانوية أقل بـ٣٥ ألفاً

| هادي بك الشريف

أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم لـ«الوطن» استمرار عمل مراكز «المفاضلة» في الجامعات لتكون داعمة لآلية التسجيل عن بعد، مع التشديد على الجامعات بتأمين جميع التجهيزات والمستلزمات المخصصة لعملها بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية، كاشفاً عن بدء فريق العمل دراسة نتائج الثانوية ومتابعة كل التفاصيل المرتبطة بالإعداد لمفاضلات القبول.

هذا وعقدت الوزارة أمس ورشة عمل توضيحية حول التحضيرات والاستعدادات الخاصة للقبول بالمفاضلة العامة للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ والإرشادات الخاصة بها وذلك بحضور مديري شؤون الطلاب ومديري المعلوماتية، والمديرين المركزيين والفريق الفني في الوزارة.

وبين إبراهيم أن المفاضلة مستمرة هذا العام إلكترونياً بحيث يستطيع الطالب التقدم برغباته عبر جواله الخاص أو اللابتوب أو جهاز الكمبيوتر إضافة إلى تجهيز مراكز لاستقبال الطلاب في جميع الجامعات لمساعدتهم في كيفية التقدم.

وأضاف: يصبح أمام الطالب خياران إما أن يتقدم إلى المفاضلة من منزله أو من خلال المراكز، منوهاً باعتماد الوزارة للمفاضلة الإلكترونية والدخول إليها عن بُعد، على أن يتم تسديد الفواتير عن طريق الدفع الإلكتروني التي هي عبارة عن طوابع وبعض الرسوم البسيطة.

بين الوزير أنه سيتم عقد اجتماع استثنائي لمجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم التقاني الخميس القادم وذلك لمناقشة المفاضلات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية في كل كلية أو قسم أو اختصاص بناء على مقترحات ومجالس الجامعات وذلك تمهيداً للعرض أمام اللجنة العليا للقبول الجامعي التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء، والتي من المقرر أن تعقد اجتماعها الأسبوع القادم لبحث طاقة الكليات واستيعابها واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

بدورها قدمت مديرة شؤون الطلاب في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نور حبوب عرضاً حول القبول الجامعي وآلية وخطوات التقدم للمفاضلة.

«الأسبوع القادم اجتماع اللجنة العليا للاستيعاب برئاسة رئيس الحكومة»

وفي تصريح خاص لـ «الوطن» كشفت حبوب عن البدء بدراسة نتائج الثانوية تمهيداً لإصدار مفاضلات القبول الجامعي الشهر القادم، مبينة وجود انخفاض بأعداد الناجحين في العام الدراسي الحالي بحدود ٣٥ ألف طالب، علماً أن عدد الناجحين حالياً يصل إلى ١١٥ ألف طالب ناجح في الفرعين العلمي والأدبي مقارنة مع نحو ١٥٠ ألفاً العام الماضي، حتى إن هناك انخفاضاً بأعداد الحاصلين على العلامات الكاملة.

وبينت حبوب وجود انخفاض بجميع الشرائح، كاشفة عن وجود نحو ٦ آلاف طالب وطالبة تجاوزت علاماتهم الـ٢٣٠٠ درجة «شريحة الطبيات – السنة التحضيرية»، مقارنة مع نحو ١٢٧٠٠ طالب العام الماضي، وبالتالي هناك انخفاض بالأعداد للنصف، ما يعتبر مؤشراً إيجابياً لانخفاض معدلات القبول هذا العام، مع استكمال إجراء الدراسة والاجتماعات من فريق العمل ضمن متابعة واهتمام من وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وأشارت حبوب إلى أن هدف الورشة تدريب الكوادر على آلية التقدم للمفاضلة وما تحمله من مستجدات، مع إجراء بعض التعديلات لتجاوز المشكلات التي اعترضت المفاضلة العام الماضي، والتي معظمها أخطاء من الطلاب وعدم التدقيق بتسجيل الرغبات.

وأوضحت حبوب أن جميع أنواع المفاضلات ستصدر ضمن بطاقة واحدة، بما فيه منح الجامعات الخاصة للكليات الطبية، باستثناء مفاضلة الجامعات الخاصة لبقية الاختصاص التي ستصدر بعد صدور مفاضلات القبول الجامعي.

بدوره تحدث مدير المعلوماتية في وزارة التعليم العالي أحمد يعقوبي عن الجانب التقني المتعلق بالتقدم إلى المفاضلة والآلية التي يجب أن يسير عليها الطالب عن طريق تطبيق الموبايل أو تطبيق الويب.

خليل لـ«الوطن»: «المركزي» أصبح يمول المواد المخبرية و٥٠ بالمئة من المخابر تم ربطها إلكترونياً مع «المالية»

ضبط مخابر مخالفة.. تم إغلاق بعضها لتقاضي أسعار زائدة

أسعار الصرف والطاقة وأجور العاملين أسباب ارتفاع التكاليف

| محمد منار حميجو

رغم صدور تعرفة جديدة للمخابر في فترة ليست ببعيدة إلا أن هناك بعض المخابر الخاصة لا تلتزم في التعرفة الحالية، وتصر على تقاضي تسعيرة زائدة ومبرراتهم ارتفاع أسعار المواد المخبرية وغيرها من التكاليف التي تضعها المخابر وذلك حسب العديد من الشكاوى في هذا الموضوع.

وكشف مدير المخابر في وزارة الصحة مهند خليل أن لجان الرقابة على المخابر سجلت العديد من المخالفات حول تقاضي مخابر خاصة أجوراً زائدة عن التسعيرة المحددة من وزارة الصحة، مؤكداً أنه تم تطبيق قرار الإغلاق بحق بعضها بسبب رفع الأسعار، لافتاً إلى أن المرسوم ٤٢ الصادر عام ٢٠١٢ هو الناظم لعمل المخابر، وبالتالي يتم تطبيق العقوبات الواردة فيه ولا يوجد أي اجتهاد شخصي في تطبيقها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار خليل إلى أنه تم ضبط بعض الحالات التي يتم من خلالها تأجير الشهادة من أجل فتح مخبر، وخاصة في الأرياف البعيدة، موضحاً أن المرسوم ٤٢ نص أنه كل من يثبت عدم التزامه في الدوام في مخبره لمدة ثلاث زيارات متتالية يتم إغلاق المخبر لمدة ثلاثة أشهر ويتم إلزامه بالدوام فيه، مبيناً أنه في حال عدم القدرة على الدوام فإنه يحق له أن يعين مديراً فنياً وأن يتم تسجيل ذلك في سجلات وزارة الصحة ولمدة خمس سنوات فقط وبعد ذلك يتم إغلاق المخبر.

وأكد خليل أن لجان الرقابة تقوم بدورها من خلال جولاتها على المخابر في المحافظات، مؤكداً أن معظم المخابر ملتزمة في التسعيرة المحددة من وزارة الصحة.

وحول وجود إحصائيات عن عدد المخابر الخاصة في سورية توقع خليل أن يكون عددها بين ٢٥٠٠ و٣ آلاف مخبر، مشيراً إلى أنه ليس لديه حالياً إحصائيات دقيقة عن عددها.

وفيما يتعلق بموضوع ارتفاع أسعار التحاليل المخبرية، أرجع خليل أسباب ذلك إلى ارتفاع أسعار الصرف وأجور العاملين والطاقة الكهربائية، إضافة إلى ذلك تكاليف الأجهزة المخبرية، ومن هذا المنطلق فإن ذلك يزيد من التكلفة بشكل كبير، كاشفاً أنه من فترة قريبة صدر قرار من مصرف سورية المركزي بتمويل المواد المخبرية، معرباً عن أمله بأن يكون لهذا القرار انعكاسات إيجابية على أسعار وتوافر المواد المخبرية.

وفيما يتعلق بموضوع أتمتة المخابر مع «المالية» من أجل التحصيل الضريبي بيّن أن ٥٠ بالمئة من مخابر دمشق تم ربطها إلكترونياً وبانتظار الربط لباقي المخابر في دمشق والمحافظات الأخرى، مؤكداً أنه تم وضع آلية لربط المخابر، معتبراً أن هذا الربط فيه العديد من الفوائد للمواطن وصاحب المخبر أيضاً.

من جهته اعتبر الطبيب سمير حجار في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار المخابر منطقية مقارنة بارتفاع أسعار المواد المخبرية في الوقت الراهن، مشيراً إلى أن وزارة الصحة تقوم بدورها في ضبط المخابر.

«ثلاثة آلاف مخبر في سورية»

الإعلام لن يكون طرفاً..

يحاول عدد من المحامين في الآونة الأخيرة اصطحاب موكلهم وزيارة مؤسسات صحفية أو مواقع وصفحات على شبكات التواصل بغرض عرض قضيتهم والإيحاء بأنهم ظلموا وبحاجة لمن ينصفهم من دون تقديم أي معلومات ولا أحكام قطعية بل ملفات مبعثرة تتضمن أوراق اتهام وثبوتيات غير مؤكدة مطالبين الإعلام أو الصحفيين بإنصافهم!!

ما يريده بعض هؤلاء المحامين هو أن تتحول قضيتهم إلى قضية رأي عام، وبالتالي ممارسة نوع من الضغط على القضاة ومحاولة التأثير فيهم، لكن الإعلام لن يكون شريكاً في مثل هذه الألاعيب ولا يمكن أن يكون شريكاً، فدور الصحفي وتحديداً في مقاربته للمواضيع القضائية، هو أن يتوخى الحذر بحيث لا يكون طرفاً، وفي حال أراد النشر فيجب أن تُقدم له أحكام مكتسبة الدرجة القطعية حصراً وغير قابلة للتأويل أو التشكيك.

لذا نهيب بالأساتذة المحامين عدم إقحام الإعلام في قضاياهم المنظورة أمام القضاء، وعدم إبراز وثائق غير مكتملة ومطالعات كاذبة أو منقوصة، حيث لا مكان لكل هذه الألاعيب في الإعلام.

انطلقت بأجواء مريحة

رغم ظروف التعليم بالحسكة.. ٧ آلاف طالب وطالبة في امتحانات التعليم المفتوح

| الحسكة - دحام السلطان

باشرت كليات «الحقوق والاقتصاد والتربية» بفرع جامعة الفرات بالحسكة، نظام «التعليم المفتوح» العملية الامتحانية لطلبتها عن الدورة الامتحانية الفصلية الثانية للعام الدراسي الجاري، والتي انطلقت أمس الأحد، بعد الانتهاء من امتحانات التعليم النظامي في كل كليات فرع الحسكة، التي انتهى برنامجها الامتحاني مع نهاية الأسبوع الماضي.

وبيّن مدير فرع جامعة الفرات بالحسكة جمال العبد الله الحمادة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن العملية الامتحانية التي تقدم إليها نحو ٧ آلاف طالب وطالبة في الكليات المشار إليها ولكل السنوات الدراسية، تجري على قدم وساق وبالشكل المقرر والمطلوب وفي مواعيدها المحددة سابقاً، انطلاقا من حرص رئاسة الجامعة على حسن سيرها بالشكل المخطط لها، بعد أن تم اتخاذ كامل الإجراءات والاستعدادات والمستلزمات الضرورية اللازمة للعملية الامتحانية من دون ترك أي ثغرة ضمن هذه التجهيزات، التي سبقها قبل موعدها بنحو عشرة أيام عقد سلسلة من الاجتماعات مع عمداء الكليات للوقوف على الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لإنجاح العملية الامتحانية.

وأعرب الحمادة عن أمله بأن يكون العام الدراسي المقبل عام فرح وسرور وانفراج على كامل مساحة الوطن، ما ينعكس إيجاباً على التعليم والتعليم العالي بشكل خاص، موضحاً أن إدارة فرع الجامعة جاهزة للعمل بكل الظروف القاسية والوسط والمثالية، وأن أمور إعلان تنتج المواد تجري في سياقها الصحيح وبشكل سريع، ولاسيما أن فرع الجامعة يحضر للدورة التكميلية «دورة الخريجين» التي ستبدأ اعتباراً من اليوم السادس عشر من الشهر المقبل.

من جانبه بيّن عميد كلية الحقوق تكليفاً محمد الجاسم، أنه تم اتخاذ كامل الإجراءات اللازمة التي سبقت بدء العملية الامتحانية، من خلال عملية حصر عملية أعداد الطلبة وعمليتي التحضير والتهيئة، وتنظيم العمل وتوزيع الأدوار لدى كادر الكلية العلمي والإداري، لإيجاد الطقس الامتحاني المطلوب والمناسب على الرغم من ظروف الطقس الحارة جداً وظروف المحافظة بشكل عام في ظل وجود الاحتلالات الموجودة على أرضها، بالتعاون والتنسيق مع إدارة فرع الجامعة لإنجاح العملية الامتحانية وحسن سيرها.

ولفت الجاسم إلى أنه أن امتحانات التعليم المفتوح التي انطلقت اعتباراً من يوم أمس جرت بشكل هادئ ومريح وفي مواعيدها المحددة ومن دون طوارئ أو لحظ وجود غيابات تذكر ووفق المطلوب لها والأنظمة التي تسير عليها العملية الامتحانية، على الرغم من الظروف القاهرة التي تشهدها المحافظة، موضحاً أنه تقدم للدفعة الأولى ١٥١ طالباً وطالبة وللدفعة الثانية ٢٢٦ طالباً وطالبة، وأن العدد الكامل للطلاب لكل السنوات الذين سيتقدمون للامتحانات ولجميع السنوات يصل إلى نحو ٨٠٠ طالب وطالبة.

ونوه إلى النتائج ستصدر في مواعيدها المحددة بعد الانتهاء بشكل شبه كامل من استصدار نتائج التعليم النظامي التي انتهت مؤخراً، أي في فترة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام من نهاية كل مقرر امتحاني، وسط إصرار الطلبة ونويهم على متابعة تحصيلهم العلمي تحت أي ظرف كان، ما يحقق حالة ارتياح إيجابية لدى الطلبة ومستقبلهم الدراسي.

موسم المدارس...

تكلفة التلميذ في الصف الأول ٥٠٠ ألف.. والإعدادية والثانوية مليون ليرة

| حماة- محمد أحمد خبازي

يحاول ذوو التلاميذ والطلاب في حماة، تأمين المستلزمات المدرسية من قرطاسية وحقائب لأبنائهم بشق الأنفس، نظراً لارتفاع أسعارها عن العام الماضي بين ٥٠ و١٠٠ بالمئة حسب العديد منهم الذين التقتهم «الوطن» في عدد من المكتبات والبسطات.

وبيّنوا أنهم يشترون في هذه الأيام ما يحتاجه أبناؤهم من دفاتر وأقلام وحقائب وأبسلة، قبل أن يشتد عليها الطلب في بداية العام الدراسي الجديد، فيرتفع ثمنها أكثر وأكثر، موضحين أنهم يشترون مكرهين لا أبطالاً، فالدفاتر والأقلام لا يمكن الاستغناء عنها، وإما الحقائب والصدارى والأبسطة المدرسية فيمكن تدويرها بين الأبناء من الكبير للصغير، والشراء يكون للمحتاج من الأبناء فقط.

وذكر بعضهم أن تكلفة التلميذ المسجل حديثاً في الصف الأول الابتدائي نحو ٥٠٠ ألف ليرة، ويكبر المبلغ مع الصفوف الإعدادية والثانوية ليصل إلى أكثر من مليون ليرة، مضيفين: تكلفة تأمين المستلزمات المدرسية لأكثر من تلميذ أو طالب تكسر الظهر وتحتاج إلى قرض أو سلفة مضاعفة على الراتب.

من جانبهم بيّن عدد من الباعة أن أسعار الدفاتر والحقائب زادت بين ٥٠ و١٠٠ بالمئة عن العام الماضي لعدة عوامل، حسب قولهم، منها ارتفاع تكاليف المواد الأولية المصنعة محلياً، وتباين سعر الصرف بالنسبة للمستوردة، إضافة إلى نفقات الاستيراد وتوابعه.

وأوضحوا لـ«الوطن»، أن سعر الحقيبة يبدأ من ٥٠ ألف ليرة ليصل إلى ٦٥٠ ألفاً حسب الحجم ونوع المواد الداخلة بتصنيعها، أما الحقائب الممتازة ولطلاب المرحلة الثانوية فتقترب من المليون ليرة، لكن هذه للخواص فقط!.

مصدر في حماية المستهلك بحماة بيّن لـ«الوطن» أن القرطاسية نوعان، محلية ومستوردة، وأن المنتج أو المستورد مجبر كلٌ منهما على تقديم بيانات تكلفة للتجارة الداخلية، وبناء عليها يحدد السعر لكل المواد المنتجة أو المستوردة، ويمنح المنتج أو المستورد فواتير لحلقات الوساطة التجارية «جملة ونصف جملة ومفرق».

وأوضح أن نسب الربح المحددة للدفاتر المحلية نحو ٧ بالمئة للمنتج و٤ بالمئة لبائع الجملة و١٠ بالمئة لبائع المفرق، مضيفاً: أما نسب أرباح الأبسطة المدرسية فهي ١٠ بالمئة للمنتج و٦ بالمئة لبائع الجملة و١٠ بالمئة لبائع المفرق، أما نسب الأرباح المحددة للدفاتر المستوردة فهي ٥ بالمئة للمستورد و٤ بالمئة لتاجر الجملة و٩ بالمئة لبائع المفرق، أما بقية القرطاسية من غير الدفاتر فنسبة الربح المحددة للمنتج والمستورد ١٥ بالمئة ومثلها لبائع المفرق، لافتاً إلى أن كل ما عدا ذلك مخالفة تستوجب المساءلة والعقوبة حسب أحكام المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١.

بمعدل معرض كل ثلاثة أيام

المعارض تمنح ١٠١ موافقة لإقامة معارض ومهرجانات وبازارات منذ بداية العام

| الوطن

كشفت المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية أن عدد الموافقات التي منحتها المؤسسة لإقامة معارض ومهرجانات منذ بداية العام الجاري بلغ ١٠١ موافقة لمعرض ومهرجان وبازار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي التي بلغت ٧٨.

مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية حليم الأخرس بين في تصريح له أن المؤسسة حققت زيادة في عدد الموافقات الممنوحة لإقامة معارض ومهرجانات وبازارات في دمشق وباقي المحافظات منذ بداية العام وحتى تاريخه مقارنة بالعام السابق بعد مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لتسهيل إقامة هذه الفعاليات وتشجيع القائمين عليها.

ولفت الأخرس إلى أن هذه الإجراءات تأتي ضمن سياسة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتهيئة بيئة مناسبة تتضمن تبسيط الإجراءات والتشجيع على إقامة المعارض والبازارات سواء على أرض مدينة المعارض في دمشق أم في المحافظات.

وأوضح الأخرس أن تنظيم الفعاليات والبازارات التي تعنى بالترويج لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمشغولات اليدوية والحرفية يسهم في تنشيط الاقتصاد والتعريف بالمؤسسات والمنتجات الجديدة ويخلق جواً من التنافس الإيجابي بين أصحاب المشاريع للمشاركة في البازارات والمعارض للترويج لمنتجاتهم ومشغولاتهم.

عضو مكتب تنفيذي: المخصصات غير عادلة وطلبنا زيادتها

النقل في حمص ليس بخير.. والسبب تخفيض التوريدات للمحافظة وشكاوى من شركة خاصة

| حمص - يوسف بدور

يعاني الكثير من المواطنين بحمص مشقة الانتظار الطويل تحت أشعة الشمس للظفر بمقعد بإحدى وسائط النقل الجماعي، خصوصاً في وقت الذروة، والمعاناة الأكبر يتكبدها أبناء الريف الحمصي في ظل تخفيض عدد الرحلات العاملة على الخطوط إلى النصف، كما يعاني آخرون عدم وجود وسائل نقل إلى أحيائهم بعد التاسعة مساء نظراً لتوقف شركة النقل الداخلي الخاصة عن العمل بعد هذا التوقيت وهو ما يدفع بالمواطن لاختيار أمرين: إما السير لمنزله وإما ركوب سيارة أجرة وتكبد مبالغ مالية عالية.

وللاطلاع على واقع النقل في المحافظة التقت «الوطن» عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل بحمص بشار العبداله الذي بين أنه نتيجة لانخفاض التوريدات من مادة المازوت المخصصة لمحافظة حمص تأثرت الكمية المخصصة لقطاع النقل البالغة ١٩ بالمئة بشكل كبير، مشيراً إلى أن الحاجة الفعلية لقطاع النقل تبلغ ٣٥ بالمئة من إجمالي الواردات اليومية للمحافظة والتي كانت سابقاً ٢٣ طلباً يومياً، وهو الأمر الذي أدى لتخفيض الكميات المخصصة للآليات العاملة على الخطوط الداخلية للمدينة وخطوط الريف والخطوط المشتركة بنسبة ٥٠ بالمئة، وبالتالي تخفيض عدد رحلاتها المقررة يومياً بالنسبة نفسها.

وبين أن نسبة النقل من الطلبات المخصصة لحمص غير عادلة أصلاً نظراً لمساحة المحافظة وموقعها الجغرافي، ما ينعكس سلباً على واقع خدمة النقل في المحافظة مدينة وريف وتسبب بحدوث بعض الاختناقات، ولاسيما على خطوط الريف تتم معالجتها بشكل آني بالتنسيق بين المكتب التنفيذي وفرع محروقات حمص ورؤساء الأقسام الشرطية ومحطات الانطلاق بمنح رحلة إضافية للآليات العاملة على الخط فوق نسبة ٥٠ بالمئة المقررة لتلك الآلية.

وأشار العبداله إلى أنه تمت مخاطبة لجنة البنى التحتية والخدمات في رئاسة مجلس الوزراء لزيادة حصة قطاع النقل في محافظة حمص من إجمالي الطلبات المخصصة للمحافظة أسوة بباقي المحافظات وننتظر قرار اللجنة، معتبراً أن استجابة اللجنة للطلب وزيادة حصة قطاع النقل في محافظة حمص من إجمالي الطلبات الواردة للمحافظة ستنعكسان إيجاباً على واقع النقل ويحل الأزمة بشكل كبير.

ولفت العبداله إلى أنه تم تخصيص كمية ٢٠ ليتراً يومياً كحد أعلى وفق نظام GPS للآليات العاملة على الخطوط الداخلية للمدينة بمعدل ٦ إلى ٨ رحلات حسب طول المسار، على حين تم تخفيض عدد الرحلات المقررة على خطوط الريف بنسبة ٥٠ بالمئة من إجمالي عدد الرحلات المفعلة للآليات على نظام التتبع الإلكتروني GPS طبقاً للعدد المتفق عليه بين الشركة ومجلس المدينة، مضيفاً: أما بخصوص المخالفات التي تقع في أثناء عمل باصات الشركة سواء تقاضي سعر زائد أو امتناع عن نقل راكب فيجب على المواطن تسجيل شكوى خطية في مديرية النقل أو في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو في المحافظة ليصار لاتخاذ الإجراء القانوني بحق المخالف.

ولفت العبداله إلى أنه نظراً لانعكاس الإجراء القانوني المتمثل بحجز السيارة على واقع النقل والتسبب باختناقات إضافية في ظل الواقع الحالي صدر قرار من المحافظة باستبدال عقوبة الحجز بدفع غرامة مالية عن كل مخالفة حسب نوعها وتكرارها.

ونوه العبداله بأنه تم البدء بتطبيق نظام مراقبة الآليات من نقطة الانطلاق حتى نقطة الوصول (A_B) وذلك لمنع التلاعب وتخديم جزء من المسار.

وحول شكاوى المواطنين بخصوص شركة النقل الداخلي الخاصة وعدم العمل بعد الساعة التاسعة مساء وتقاضي سعر زائد، أوضح العبداله أن الشركة تعمل بموجب عقد موقع مع مجلس مدينة حمص لتخديم ٥ أحياء هي الادخار ومساكن الشبابية ووادي الذهب والمدينة الجامعية وبابا عمرو، وتعمل باصات الشركة وفق نظام التتبع الإلكتروني GPS طبقاً للعدد المتفق عليه بين الشركة ومجلس المدينة، مضيفاً: أما بخصوص المخالفات التي تقع في أثناء عمل باصات الشركة سواء تقاضي سعر زائد أو امتناع عن نقل راكب فيجب على المواطن تسجيل شكوى خطية في مديرية النقل أو في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو في المحافظة ليصار لاتخاذ الإجراء القانوني بحق المخالف.